الدولة الفاشلة وأزمات التنمية السياسية: مقاربة نظرية

د. خيري عبد السلام محمد أبو صبع

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية – جامعة طرابلس

k.bousuba@uot.edu.ly

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى بناء مقاربة نظرية للدولة الفاشلة من منظور أزمات التنمية السياسية، وذلك من خلال تحليل مفهوم الدولة الفاشلة ومؤشراته المعبرة عنه ومدى علاقتها بالمؤشرات الدالة على أزمات التنمية السياسية وأنماطها المتعددة. وذلك باستخدام أسلوب البحث المكتبي لجمع البيانات من الكتب والدوريات العلمية والبحوث المنشورة على شبكة المعلومات الدولية. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه توجد علاقة متبادلة التأثير بين مفهومي الدولة الفاشلة وأزمات التنمية السياسية، حيث تعبر مؤشرات الدولة الفاشلة عن ذات الإشكاليات المتعلقة بأزمات التنمية السياسية وتكاد تكون دالة لها، ومعبرة عنها.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة، التنمية السياسية، أزمات التنمية السياسية.

Abstract:

This research seeks to build a theoretical approach to the failed state from the perspective of political development crises, by analyzing the concept of the failed state, its indicators expressing it, and the extent of their relationship to indicators indicating political development crises and their multiple patterns. This is done using a desk research method to collect data from books, scientific journals, and research published on the international information network. The research concluded with a set of results, the most important of which is that there is a mutually influential relationship between the concepts of the failed state and crises of political development, as the indicators of the failed state express the same problems related to crises of political development and are almost indicative and expressive of them.

Keywords*: Failed state, political development, crises of political development.*

مقدمة:

أدت المتغيرات الدولية ما بعد الحرب الباردة إلى بروز مفاهيم تحليلية جديدة لم تكن معهودة في السابق، حيث برز مفهوم الدولة الفاشلة بشكل واضح وجلي، وشغل حيزاً مهماً في الدراسات السياسية والأكاديمية، وفي اهتمامات صانعي القرار، حيث أضحى هذا المفهوم يتسم بالجدل النظري والفكري، ويأخذ أبعاداً مغايرة، وجوانب مختلفة.

ارتبط مفهوم الدولة الفاشلة بوجود أزمات بنيوية عميقة تعبر عن عجزها عن تحقيق التنمية الشاملة، وتوفير متطلبات إنجازها السياسي والمجتمعي، وهي أزمات ذات صلة بعملية بناء الدولة العصرية القادرة عن القيام بوظائفها المتعددة، علاوة على أن إراداتها السياسية معطلة ومقيدة تجاه اتخاذ قرارات تنموية لتحقيق التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية.

هذه الأزمات هي تعبير بشكل مباشر عن أزمات التنمية السياسية بأنماطها المختلفة والمتعددة التي تعاني منها الدول الناشئة خاصة في عالم الجنوب النامي، وهي أزمات تعبر عن المؤشرات التي تقاس بها الدولة الفاشلة.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول سؤال رئيسي يمكن صاغته وفق التالي: إلى أي مدى تعتبر أزمات التنمية السياسية دالة معبرة عن مفهوم الدولة الفاشلة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بمفهوم الدولة الفاشلة، والمفاهيم المرتبطة بها، والمؤشرات التي تعبر عنها، والإشكاليات المفاهيمية التي يثيرها مفهوم الدولة الفاشلة.
2. التعريف بمفهوم وطبيعة التنمية السياسية، وتحليل الأطر النظرية التي تناولت هذا المفهوم.

3. تحليل أزمات التنمية السياسية كأزمات بنيوية تعاني منها أغلب دول عالم الجنوب النامي.
4. بناء مقاربة نظرية بين مفهوم الدولة الفاشلة ومفهوم أزمات التنمية السياسية من خلال تحليل العلاقة القائمة بينهما.

مصطلحات البحث:

مفهوم الدولة الفاشلة: يُعبر عن تلك حالة الدولة التي تواجه مشاكل مركبة و حقيقية تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر. وهو مفهوم تحليلي هيمن على دراسات الدولة في إشارة واضحة لنموذج من الدول المضطربة التي تسودها مظاهر العنف الدائم، والحروب والنزاعات الأهلية، والتناقضات السياسية والاجتماعية الحادة، وعجزها عن أداء وظائفها وتقديم الخدمات اللازمة لمواطنيها.

يرتبط مفهوم الدولة الفاشلة بظاهرة "انهيار الدول وتزايد العنف الداخلي فيها، منذرة بحالة من الفوضى العالمية الجديدة، على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني ديفيد هاناي (Hannay David)" (غازالي، 2014، ص14).

مفهوم التنمية السياسية: تعددت محاولات التأصيل النظري والتعريف بمفهوم التنمية السياسية بتعدد توجهات الباحثين والمهتمين، فهو مفهوم حديث نسبياً تبلور في سيتنيات القرن الماضي. ويشير بصفة عامة إلى عملية غائية "تستهدف بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قسط من الاستقرار السياسي" (المشاط، 1988، ص50).

أزمات التنمية السياسية: يشير مفهوم الأزمة إلى الوضع الحرج الذي يعيق تحقيق التنمية السياسية كهدف تسعى الأنظمة السياسية لبلوغه، و أزمات التنمية السياسية مركبة داخلية وخارجية، تمس شرعية النظم السياسية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والقدرات الاستخراجية والتوزيعية، وقدرتها على تقديم الخدمات لكل مواطنيها وأزمة الهوية

والاندماج الاجتماعي، ومدى تغلغل الدولة في المجتمع وفرض سيادتها على كامل إقليمها الوطني.

الأدبيات السابقة:

تناولت أدبيات موضوع الدولة الفاشلة ونماذجها من أهمها: دراسة اقضي وناسي(2020)، بعنوان "إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية"، التي تناولت الأسس المعرفية للدولة الفاشلة، وأهم التحولات المفاهيمية التي طرأت على مفهوم الدولة الفاشلة، واستعراض أهم مؤشراتها. ودراسة حرباوي(2016)، بعنوان "الدولة الفاشلة: الصومال أنموذجاً"، التي استعرضت الجوانب المفاهيمية والنظرية لمفهوم الدولة الفاشلة بالتركيز على حالة الدولة في الصومال. وخلصت إلى: إن الصومال تمثل حالة من حالات الدولة الفاشلة، فهي مازالت تعاني من مرحلة انهيار شبه تام نتيجة لانعدام الرغبة الحقيقية في تجاوز عقد كامل من الحرب الأهلية دمرت مؤسسات النظام وأدت إلى فقدان الثقة في إمكانية التعايش السلمي بين مختلف الأطراف.

تناولت أدبيات أخرى مفهوم التنمية السياسية وأزماتها من أهمها: دراسة وهبان (2010)، بعنوان "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، التي تطرقت إلى طبيعة أزمات التنمية السياسية وأنماطها بالتركيز على إشكالية التخلف السياسي من خلال رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. واستعرضت بالتحليل أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة. ودراسة كاظم (2010)، بعنوان "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003م" التي أكدت على أن عملية التنمية السياسية مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي أزمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب أن تعالجها على التعاقب لكي يصل المجتمع إلى إقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً في الأنظمة الجديدة، كما هو الحال في النظام

السياسي العراقي بعد عام 2003م. وتوجد دراسة أخرى للغزلاني (2014) بعنوان "التنمية السياسية: إشكالية المفهوم والتوظيف في الفكر الغربي والعربي: دراسة مقارنة" سعت إلى ايجاد بناء نظري لمفهوم التنمية السياسية وإشكالية توظيفه في الفكر الغربي والعربي. وتوصلت إلى أن مصطلح التنمية السياسية يطرح كثير من الإشكاليات المفاهيمية والتوظيفية بين مدارس التنظير الغربية والعربية، حيث يحاجج كل طرف في صياغة تعاريف ومؤشرات تعد في الواقع ضوابط تستخدم في قياس مدى تحقق التنمية السياسية في المجتمع أو انتفائه.

منهجية البحث:

يسعى البحث إلى بناء مقاربة نظرية بين مفهومي الدولة الفاشلة، وأزمات التنمية السياسية اعتماداً على المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل مفهوم الدولة الفاشلة، وعلاقته بأزمات التنمية السياسية، ومدى وجود علاقة تأثير وتأثر بين المفهومين.

ويستعين البحث بأسوب البحث المكتبي لجمع المعلومات من مصادرها الثانوية التي تناولت مفهومي الدولة الفاشلة، وأزمات التنمية السياسية، مما يتوفر في الكتب والدوريات العلمية والبحوث المنشورة على مواقع شبكة المعلومات الدولية.

تقسيمات البحث:

يتوزع البحث على ثلاثة مطالب أساسية هي: مفهوم الدولة الفاشلة (مطلب أول). أزمات التنمية السياسية (مطلب ثان). أزمات التنمية السياسية وعلاقتها بمفهوم الدولة الفاشلة (مطلب ثالث). ويخلص البحث إلى خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشلة:

عرف مفهوم "الدولة الفاشلة" أول استخدام له في البحوث الأكاديمية في بداية سنوات 1990م. حيث جاء أول استخدام له سنة 1993م، ونسبت بعض الأدبيات هذا المفهوم إلى مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك مادلين أولبرايت Albright Madeleine في سياق الحديث عن ضرورة التدخل الدولي لانقاد الصومال" (أس،2015، ص8).

ترى أدبيات أخرى أن استخدام هذا المفهوم يعود إلى "دراستين لعبتنا دوراً أساسيًّا في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، الدراسة الأولى لـ (Gerald B. Helman, and Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة في مجلة السياسة الخارجية الامريكية عام 1993م، أما الثانية فهي دراسة "William I. Zartman" عن الدولة المنهارة عام 1995" (العنبر، شبكة المعلومات الدولية).

ترجح عدد من الأدبيات أن مفهوم الدولة الفاشلة قد ترسخ بشكل واضح في "الأجندات السياسية والأمنية من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية عام 1994م، عندما تم وصف الدولة الفاشلة بأنها الفوضى الجديدة التي تهدد أمن الدول المتقدمة" (أبوكليجة، 2017، ص163).

في الخطاب السياسي تربط الأدبيات مفهوم الدولة الفاشلة بخطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، "الذي عبر من خلاله بأن ثمة دول عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية، مما يلحق ضرراً وتهديداً بالأمن والسلم الدوليين" (حاجي، شبكة المعلومات الدولية).

ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001م التي تمثل نقطة تحول مفصلي في العلاقات الدولية إلى كثافة استخدام مصطلح الدولة الفاشلة، كتعبير عن عجز هذه الدولة خاصة على المستوى الأمني، حيث هيمن المطلب الأمني على التفكير الغربي والأمريكي بصفة خاصة.

من أبرز المساهمات النظرية في إثراء مفهوم الدولة الفاشلة هي تلك التي قدمها المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) في كتابه بعنوان (الدولة الفاشلة: سوء استغلال السلطة والتعدي على الديمقراطية)، المنشور في العام 2007م. حيث سعى من خلال هذه المساهمة إلى وضع شروط ومؤشرات وعلامات الدول الفاشلة التي من أهمها "عدم قدرة الدولة على حماية أمنها وعجزها عن حماية مواطنيها وقصورها الديمقراطي وتهديد الدولة نفسها للأمن الدولي" (Chomsky, 2007).

من المفكرين الذين اهتموا بمفهوم الدولة الفاشلة وليام زارتمان (William Zartman)، حيث عرفها على أنها "تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها، فضلاً عن عدم

امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة، وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها"(حادي، 2018، ص435).

بصفة عامة فمفهوم الدولة الفاشلة يعتمد على المرجعيات الأنجلوسكسونية الغربية، التي تعززت عقب نهاية الحرب الباردة، وازدادت رسوخاً بعد أحداث الحادي من سبتمبر 2001م، فالدولة الفاشلة من خلال "المنظور الأنجلوسكسوني هي دولة لا تستطيع القيام بوظائفها، وعاجزة عن إنتاج عوامل استمرارها، إذ تفشل في الالتزام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها داخلياً، وتجاه المجتمع الدولي خارجياً، أي فقدان الشرعية، مما يؤدي إلى شرعنة تدخل القوى الخارجية لمعالجة أزماتها" (اقضي وناسي، 2020، ص507).

يلاحظ على مفهوم الدولة الفاشلة ما يلي:

1. تعدد تعريفات الباحثين والمهتمين بمفهوم الدولة الفاشلة واختلافها، الأمر الذي يقود إلى أنه لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم.
2. مفهوم الدولة الفاشلة هو نتاج غربي وأمريكي بالتحديد، وهو مفهوم غير محايد، مشحون بالانحيازات الإيدلوجية والثقافية، وازدواجية المعايير المقارباتية في توصيف الدولة الفاشلة، أو على رأي نعوم تشومسكي هو "مفهوم ملتبس وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط".
3. يرتبط مفهوم الدولة الفاشلة بكيان الدولة في عالم الجنوب النامي، وهو يعبر عن تأزم الدولة ومشاكلها الحادة والمتعددة الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها.
4. تداخل مفهوم الدولة الفاشلة مع مفهوم الدولة الضعيفة والدولة المنهارة والدولة الرخوة والدولة المارقة ومفهوم شبه الدولة وغيرها من المفاهيم الأخرى المماثلة، التي قد يتم التعامل معها على أنها ذات مفهوم واحد.

التعريف الإجرائي لمفهوم الدولة الفاشلة:

اتجهت عدد من الدراسات والتقارير الدولية إلى ضبط مفهوم الدولة الفاشلة وتحويله إلى تعريف إجرائي يعبر عن ذلك المفهوم من خلال بناء مؤشرات قابلة للملاحظة والقياس، تكاد تتفق معظمها على مجموعة من الاعراض التي تشمل: انتشار الحروب الأهلية، الفساد، الانهيار الاقتصادي، البنية التحتية الفقيرة، تفشي الفقر، السيادة الضئيلة أو المعدومة للقانون، عدم السيطرة على كل الأراضي التابعة لها، عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التعبئة العرقية المدمرة التي تشكل عادة ميزة رئيسية للدولة الفاشلة" (غازالي، 2014، ص18).

من أهم المحاولات التي سعت لضبط مفهوم الدولة الفاشلة وفق مؤشرات معينة: التقرير السنوي دليل الدول الفاشلة (State failed index) الذي صدر عام 2005 من خلال جهد مشترك بين صندوق دعم السلام (The fund for Peace) ومجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، وهو تقرير سنوي يعتمد على جمع بيانات من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية اعتماداً على 12 مؤشراً، تنقسم إلى: مؤشرات اجتماعية، مؤشرات اقتصادية ومؤشرات سياسية، وأكثر من 100 مؤشرات فرعية.

كذلك مؤشرات الحوكمة الصادر عن البنك الدولي في تصنيف الدول الفاشلة اعتماداً على: المسألة، الاستقرار، الفعالية، حكم القانون، مكافحة الفساد. ووفق هذه المؤشرات لقياس الدول الفاشلة تم تصنيف هذه الدول إلى الآتي:

1. فئة الدول عالية الخطورة Alert.
2. فئة الدول منطقة الحذر Warning.
3. فئة الدول الأقل استقراراً Stable.
4. فئة الدول غير المستقرة Suntainable.

على الرغم من تعدد المؤشرات الدالة على مفهوم الدولة الفاشلة، فإنها تكاد تجمع على وجود المؤشرات التالية:

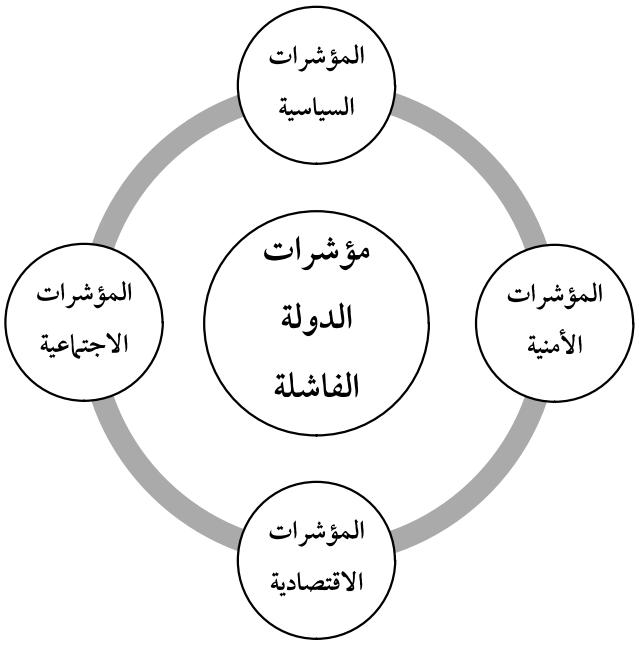

المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية

التنمية السياسية مفهوم حديث نسبيًّا، تبلور بشكل واضح من خلال لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي المعروف اختصاراً بـ(SSRC) برئاسة عالم السياسة جابرائيل الموند في ختام أعمال مؤتمر عقدته حول موضوع التحديث السياسي عام 1959م. وهو من المفاهيم التي استقرت في دراسات التنمية والتحديث وفي إطار حقل السياسات المقارنة بداية من عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ودار مفهوم التنمية السياسية حول "العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم مع كثير من المفاهيم السياسية مثل: الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، وغير ذلك من المفاهيم المتداخلة في معانيها، بالنسبة للباحث غير المتخصص" (غزلاني، 2014، ص28).

تصنف الأدبيات نظريات التنمية السياسية وفق التالي: نظريات أوروبية وهي النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو النظريات السلوكية، والنموذج الاشتراكي ويضم الماركسية ونظرية التبعية التي يطلق عليها "الماركسية الجديدة"(عارف، 1981، ص127).

في النظريات الغربية ترادف مفهوم التنمية السياسية مع نظرية التحديث السياسي (Modernisation Theory)، بل إن مفهوم التنمية السياسية كان تبلور من خلال مؤتمر "التحديث السياسي" الذي نظمته لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي (SSRS) عام 1959م. وهو مفهوم يدور بالأساس حول "نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة" (الأسود، 1991، ص371).

والحداثة السياسية وفق المعنى الغربي للتنمية السياسية تتطلب من الدول النامية التي تعاني من أزمات التنمية السياسية الاقتداء بالنهج الغربي الليبرالي كما حدده صامويل هنتنجتون في ثلاث أسس هي (المغيربي، 1998، ص173):

- ترشيد السلطة: بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية والعائلية والعرقية)، سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية.
- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.
- المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع.

بينما تناهض نظرية التبعية (Dependency Theory) المفهوم الغربي للتنمية السياسية، و هي تعبير عن الاتجاه الماركسي الذي تبناه عدد من المفكرين الماركسيين المحدثين الذين ينتمون إلى دول عالم الجنوب النامي في مواجهة الطرح الغربي لمفهوم التنمية السياسية.

مفهوم مدرسة التبعية المناهضة للمنظور الغربي يقوم على فكرة فك الارتباط–حسب تعبير المفكر المصري سمير أمين–أي أن مجتمعات الدول النامية لا يمكن لها إنجاز التنمية بمعناها الشامل إلا بفك الارتباط التبعي مع الغرب. وهو مفهوم ينطلق من فكرة أن التنمية السياسية وإنجاز التحول السياسي تستدعي عدم الانسياق خلف النموذج السياسي الغربي، بل هي عملية ذاتية تنجزها مجتمعات العالم النامي استجابة لمعطياتها وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا نجد أن مفهوم فك الارتباط يستهدف إنجاز مهام محددة هي (سليم، شبكة المعلومات الدولية):

- الثورة الوطنية الديمقراطية.
- فك الارتباط مع الإمبريالية.
- التنمية المستقلة.

مفهوم أزمات التنمية السياسية:

مفهوم الأزمة كمفهوم سياسي عام يشير إلى وجود تهديد خطير للنظام السياسي، وتمس وظائفه وقدراته: الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية. و "يعبر مفهوم الأزمة في نظريات التنمية السياسية عن حالة انتقالية تشهدها المجتمعات التقليدية (غير الأوروبية) أثناء سعيها نحو تحقيق التنمية والحداثة، وهي الحالة تمثل وضع غير مرغوب فيه يسعى النظام السياسي إلى تجازوه وتخطيه" (عارف، 1981، ص259).

استخدم مفهوم أزمات التنمية السياسية بشكل لافت في الأدب التنموي، حيث شغلت دراسات التحديث والتنمية حقل السياسات المقارنة، وأصبحت محل اهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين، ولعبت لجنة السياسة المقارنة التابعة لبحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي (SSRS) الدور البارز في تشخيص أزمات التنمية السياسية في مراحلها الأولى منذ نهاية خمسينيات وبداية عقد الستينات من القرن الماضي.

تعددت المحاولات النظرية لتشخيص أزمات التنمية السياسية في الجهود التنظيرية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، حيث يعدد لوسيان باي (Lucien Pye) هذه الأزمات في ست أنماط هي: أزمة الشرعية، أزمة التكامل (الاندماج)، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل. وهي أزمات متداخلة ومتفاعلة.

المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية وعلاقتها بمفهوم الدولة الفاشلة:

الدولة الفاشلة مفهوم "يعبر عن الدرجة العليا لأزمة متعددة الأبعاد تعيشه الدولة: على مستوى ضعف التنمية الإنسانية، ضعف التجانس الاجتماعي، غياب دولة القانون، غياب الديمقراطية، مع انتشار الفساد والتهميش والفقر والمرض، بل وحتى المجاعة والعنف السياسي" (برقوق، 2009، ص60).

الدول الفاشلة وأزمة الشرعية والمشاركة السياسية: ركزت العديد من التعريفات للدولة الفاشلة على مؤشر الافتقاد للشرعية السياسية، فالدولة الفاشلة هي تلك "الدولة التي تفقد شرعيتها والاعتراف بسلطتها وتحكمها من قبل أقلية صغيرة أو جماعات مهمة في الدولة". وهي دولة تفتقد أنظمتها السياسية وحكوماتها لخاصية قبول الأغلبية المحكومة لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة باسمها ونيابة عنها، فالدولة الفاشلة وفق ذلك هي "صفة معيارية لدولة هشة ومنهارة، تفتقد إلى البناء المؤسساتي غير المستقر، تفتقد مؤسسات

الحكم فيها إلى شرعيتها ومشروعيتها واحتكارها لاستخدام القوة الشرعية" (إدمام، 2013، ص4).

الدولة الفاشلة وفق ذلك هي دولة تعاني من أزمة الشرعية نتيجة غياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وتدني المشاركة السياسية، وسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، وغياب الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتلجأ إلى قمع المعارضة باختلاف توجهاتها السياسية، مما يؤدي إلى فقدانها الشرعية السياسية والجماهيرية.

أزمة الشرعية التي تعاني منها الدولة الفاشلة أزمة ذات بعد داخلي، وبعد خارجي، فمفهوم الدول الفاشلة يصف "الدول التي تعتبر ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها أن أصبحت غير قابلة للحكم، تنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي، على حد سواء" (غزالي، 2014)، وهو وصف يقترب أو يتوافق مع تعريف الدولة الفاشلة بأنها "الدولة الفاشلة هي اسم لدولة ذات سيادة، ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي" (غريفيتش، أوكالان، 2008، ص 221).

وتصنف دول العالم الجنوب النامي –وفق المنظور الغربي– على أنها دول فاشلة تفتقد أنظمتها السياسية للشرعية السياسية، في ظل تدني معدلات المشاركة السياسية الفاعلة، فهي أنظمة شمولية ودكتاتورية واستبدادية تهيمن عليها طغم سياسية فاسدة، اعتلت سدة السلطة السياسية من خلال الانقلابات العسكرية، أو وفق تقاليد وراثية لا تحظى على الرضاء السياسي من عامة جمهور المواطنين، حيث تتسم دول عالم الجنوب النامي بحالة من غياب التعددية السياسية، وعدم وجود انتخابات دورية عامة يعبر من خلالها المواطنون عن إرادتهم السياسية في اختيار من يحكمهم، فضلاً على غيابٍ تام أو شبه تام للحريات العامة، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، بل أن انظمتها السياسية وحكوماتها تلجأُ للترهيب وليس للإقناع ما يؤدي إلى ترسيخ النظم الاستبدادية والدكتاتورية وتحكمها في الحياة السياسية، وضعف العلاقة بين

النظام السياسي القائم والمجتمع، وما يترتب عن ذلك من طغيان السلطة، وتغولها في ممارسة القهر والعنف حفاظاً على بقائها في الحكم.

الدول الفاشلة و أزمة الاستقرار السياسي والأمني: عرفت فرقة عمل حول اللأستقرار السياسي الدولة الفاشلة بأنها "الدولة" التي تعمل من خلال تركيبة معقدة من الصراعات السياسية الحادة وأزمات النظام والتي تتصف أيضًا بالانهيار التام أو شبه التام للسلطة السياسية المركزية فيها" (بوزيدي، 2018، ص60). الدولة الفاشلة تعاني أزمات عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعيش حالة تهديد حقيقي من التفكك، وتحولها إلى كيانات سياسية أصغر بسبب خطورة أدوار الفاعلين السياسيين من غير الدول الذين يمارسون العنف، ما يؤدي إلى حالة تراجع أو انعدام الأمن والاستقرار السياسي على المستوى الداخلي. حيث تتحول الدولة الفاشلة إلى ملاذ غير آمن لمواطنيها، وعاجزة عن تأمين الاستقرار لهم، بل تصبح إحدى مهددات الأمن للدول الأخرى، خاصة دول الجوار الإقليمي. علاوة على إن هذه الدولة تعاني من غياب المؤسسات الأمنية وانقسامها وتشظيها، وبالتالي عدم قدرتها على فرض النظام والأمن، وعجزها على منع العنف وضبط الفوضى الأمنية.

إحدى مؤشرات قياس الدولة الفاشلة هو مؤشر الاستقرار السياسي والأمني، الذي يشير إلى وجود الاضطرابات السياسية، وغياب حالة السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد أنماط الصراعات والنزاعات، حيث "تصبح أجهزة الدولة مشلولة وضعيفة، مما يؤدي إلى اللجوء إلى ممارسة العنف وتفشي الحروب الأهلية، والوصول إلى مرحلة التقسيم والتشظي" (الأعظمي، 2020، ص5).

الأخطر من ذلك أن الأوضاع غير المستقرة التي تعرفها الدول الفاشلة ليست ذات تأثير داخلي، بل يمتد ذلك إلى الأثر الذي تحدثه على محيطها الخارجي الدولي والإقليمي، حيث أصبحت هدفاً رئيسيًّا بالنسبة لاستراتيجيات الأمن العالمية خلال العقدين الماضيين، وهذا

بعد أن تم تصويرها على أنها تهديد جديد للسلام والأمن الدوليين، والأخطر من ذلك هو ربطها بمشاكل أمنية تحضي باهتمام بالغ من طرف المجتمع الدولي كظاهرة الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات (غازالي، 2014، ص47).

الدولة الفاشلة وأزمة التوزيع:

تعبر أزمة التوزيع عن عجز الدولة في سد الخدمات الحياتية والضرورية لمواطنيها، ويتأثر عجز الدولة بإشكالية العدالة التوزيعية، وتتعلق بما عرف في الأدبيات السياسية بالأداء التوزيعي، حيث يرى جوزيف لابالومبارا (Joseph palombara) أن أزمة التوزيع هي أخطر أزمات التنمية السياسية، ذلك إن "مشكلات الحكم- بوجهٍ عام- هي مشكلة توزيع، فالنظام السياسي هو المستخرِج والمحرك والموزع للموارد والخدمات والقيم والفرص" (بومدين، شبكة المعلومات الدولية).

تثير أزمة التوزيع موضوع الدولة الفاسدة، وهي "دولة يستشري فيها الفساد، دولة تفكك ولا تبني، قوية بأجهزتها الأمنية ضعيفة وهشة بمؤسساتها التمثيلية والإدارية، دولة يغيب فيها القانون، وتسيطر عليها حالة من تغليب المصلحة الضيقة الخاصة على المصلحة العامة" (بقادي، 2012، ص3).

تتولد عن أزمة التوزيع في الدول الفاشلة اتساع دائرة الفقر والحرمان، حيث إن بعض فئات المجتمع وطبقاته من (الفقراء، النساء، الأطفال، أهل الريف، الأقليات في الكثير من الأحوال) تُعاني هذه الأزمة أكثر من غيرِها. حيث تعاني من اختلال سياسات التوزيع، وتبدو قدراتها عاجزة عن "رفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع من خلال ما تتخذه من سياسات عامة في الإنتاج والتوزيع" (عبد الحي، 2018، ص175).

والخلاصة، إن الدولة الفاشلة تصبح فاقدة لوظائفها التوزيعية وقدراتها الاستخراجية، فهي دولة لا تملك القدرة على تعبية الموارد الداخلية والحصول على عائدات مالية ضخمة من الضرائب، وتعاني من ضعف وسوء القدرة التوزيعية وغياب العدالة التوزيعية، مما يشكل

لها تحديات جوهرية على الصعيدين السياسي والأمني، كذلك العجز عن تحقيق تنمية محلية ومكانية أكثر إنصافاً واستدامة.

الدولة الفاشلة وأزمة الاندماج القومي والاجتماعي: تتسم الدولة الفاشلة بتعدد الهويات الاجتماعية، وبروز ظاهرة الولاءات التحتية في ظل عجز الدولة عن إدارة التنوع الاجتماعي الطائفي والعرقي والديني والمذهبي، وهي دولة عاجزة عن التخفيف من حدةِ التفاوت الطبقي الهرمي الصارم، وردم الفجوات العميقة بين أقلية موسرة جشعة وأغلبية فقيرة مسحوقة. كما أنها دولة لا تقوى على القضاء على الخلافات بين مكونات المجتمع.

تفتقد شعوب هذه الدول إلى الإحساس القوي بالانتماء للأمة، إذ تنافس الولاءات التحتية للهويات العرقية والقبلية والدينية الدولة الأمة، ويفقدها هويتها القومية، ويحولها إلى ولاء ثانوي وغير ذي أهمية أولى. وهكذا تكشف أزمة الهوية والاندماج الاجتماعي عن غياب الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بوصفهم أفراداً ينتمون إلى هوية وطنية مشتركة تجمعهم، والميل إلى الانتماء إلى "الأشكال التقليدية للهوية التي تتراوح ما بين العشيرة او الطائفة وبين الجماعات الاثنية واللغوية التي تتنافس مع الشعور بالهوية الوطنية الأوسع" (بركات، 2001، ص50).

الدولة الفاشلة وأزمة التغلغل:

توصف الدولة الفاشلة بأنها دولة عاجزة وغير قادرة على بسط سيادتها وسلطتها على كافة إقليم الدولة. وتتحول بالتالي إلى كيانات قزمية ذات سلطات مستقلة تتحكم فيها مجموعات موازية لسلطة الدولة أو معارضة ومناهضة لها. وهو وصف يتطابق مع أزمة التغلغل كأزمة من أزمات التنمية السياسية، حيث "تنجم أزمة التغلغل عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تجسيد الارادة المجتمعية والتعبير عنها، مما يؤدي الى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً، أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عمودياً" (كاظم 2010، ص132).

أزمة التغلغل قد تعبر بشكل أو آخر عن وجود علاقة وطيدة بأزمتي الهوية والشرعية، ذلك أن عدم القدرة على التغلغل في كل أرجاء الاقليم تؤدي إلى تآكل السلطة السياسية للشرعية في المناطق التي لا تسيطر عليها سلطات الدولة، بالتالي يفتقد مواطنوها الشعور بالمواطنة حيث تغيب لديهم مسألة الولاء للوطن والدولة الأم، مما يولد أزمة هوية حقيقية في ظل وجود تباين في النسيج الاجتماعي والالتجاء إلى الولاءات التحتية لسد عجز الدولة و بسط سلطاتها و الوصول إلى كافة أرجاء الإقليم.

الخاتمة:

تناول هذا البحث مفهوم الدولة الفاشلة وعلاقته بأزمات التنمية السياسية بهدف بناء مقاربة نظرية تكشف عن مدى الارتباط الوثيق بين المفهومين والمؤشرات الدالة عليهما. حيث تم تحليل مفهوم الدولة الفاشلة في المطلب الأول، ومفهوم أزمات التنمية السياسية في المطلب الثاني، وعلاقة التأثير والتأثر بينهما في المطلب الثالث.

النتائج:

من خلال تحليل العلاقة بين مفهومي الدولة الفاشلة وأزمات التنمية السياسية توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. بالرغم من أن مفهوم الدولة الفاشلة، قد لقي استخداماً واسعاً في الأدبيات السياسية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن محاولات ضبط المفهوم مازالت تعترضها صعوبات نظرية ومنهجية، وهي محاولات تكشف عن أنه مفهوم غير محايد ومسيس ومؤدلج، يخفى أغراض سياسية تخدم مبررات التدخل الخارجي في شؤون هذه الدول والمساس بسيادتها.
2. مفهوم الدولة الفاشلة يعتمد على المرجعيات الأنجلوسكسونية الغربية، خاصة الأمريكية منها، التي تعززت عقب نهاية الحرب الباردة، وازدادت رسوخاً بعد أحداث

الحادي من سبتمبر 2001م. وهي مرجعيات تعتمد بالدرجة الأولى على الجوانب والأبعاد الأمنية.

3. لم يتفق الباحثون على تعريف جامع مانع للتنمية السياسية، ومرجع ذلك يعود لأسباب موضوعية وتاريخية ومنهجية ومعرفية، أدت إلى جدل فكري ونظري بين التوجه الغربي الذي يستند إلى مفهوم التحديث السياسي، وبين توجه مدرسة التبعية الذي يناهض ذلك من منطلق إحداث تنمية ذاتية تقوم على فك الارتباط مع توجهات ومفاهيم مدرسة التحديث السياسي.
4. توجد علاقة متبادلة التأثير بين مفهومي الدولة الفاشلة وأزمات التنمية السياسية، حيث تعبر مؤشرات الدولة الفاشلة عن ذات الإشكاليات المتعلقة بأزمات التنمية السياسية وتكاد تكون دالة لها، ومعبرة عنها.

التوصيات:

بناءً على نتائج البحث ونظراً لأهمية موضوع الدولة الفاشلة وارتباطها بأزمات التنمية السياسية، يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بهذا الموضوع الدراسي، وتوجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا إلى تناوله بالعمق التحليلي بهدف إمكانية تجاوز أزمات التنمية السياسية وصياغة المقترحات العلمية والعملية التي تحول دون تحول دول العالم النامي ومنها ليبيا إلى دولة فاشلة، تكون عرضة للاختراق الخارجي والتدخل الدولي الذي يفقدها سيادتها، ويعيق سيطرتها على مقدراتها الوطنية وتوظيفها في عملية تحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

أبوكليجة، عائشة، (2017). الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجاً، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 1(2): 161–188.

إدمام، شهرزاد. (2013). الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، (1)، 46–54.

الأسود، صادق، (1991)، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، الطبعة الأولى، (دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد).

الأعظمي، زيد، (2020). أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، الطبعة الأولى، (مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة).

اقضي، محمد الشريف ووناسي، لزهر. (2020). إعادة بناء الدولة الفاشلة: دراسة في المنطلقات المفاهيمية والنظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9(2): 500–509.

برقوق، أمحند. (2009). مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، محاضرات في مادة النظم السياسية المقارنة، جامعة بن يوسف بن خدة.

بركات، حليم. (2001). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، الطبعة السابعة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت).

بقادي، كريمة. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

بوزيدي، عدنان. (2018). الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة مدارات سياسية، 1(4): 57–78.

بومدين، عربي. (بلا سنة). أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، موقع مجلة قراءات أفريقية، http://www.qiraatafrican.com

تشومسكي، نعوم. (2007). الدولة الفاشلة سوء استغلال السلطة والهجوم على الديمقراطية، ترجمة: سامي الكعكي، الطبعة الأولى، (دار الكتاب العربي، بيروت).

حاجي، نبيل. (بلا سنة). الدولة الناجحة والدولة الفاشلة: مفاهيم ومؤشرات، موقع الشبكة العربية العالمية.

حادي، إبراهيم، (2018). الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الحوار المتوسطي، 9(2): 432–449.

حرباوي، كريمة. (2016). الدولة الفاشلة: الصومال أنموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر–بسكرة، السنة الجامعية 2015–2016.

سليم، عبد الله. (بلا سنة)، نظرية الإمبريالية: نقد مسألة التبعية، موقع الاشتراكي، https://revsoc.me/theory